وزير التربية والتعليم لـ«الميثاق»:

قريباً.. إخلاء المدارس من المسلحين

< لأن التعليم هو أساس المستقبل الأفضل لابد أن يكون بعيداً عن المماحكات السياسية والصراعات الحزبية وعلى الجميع ان يستشعروا بروح المسؤولية أهمية ان ندفع بأبنائنا وبناتنا الى المدارس أياً كانت الظروف أو المعيقات.. حول الاستعدادات للعام الدراسي القادم التقت «الميثاق» أ.د. عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم.. وهذه هي الحصيلة:

لقاء: هناء الوجيه

وجهنا رسائل لكافة الجهات لجعل المدارس بعيدة عن الصراع الحزبي

لن نسمح بأن يقضي الطلاب العام الحالي دون فائدة

< في البداية نريد أن تحدثونا عن استعداداتكم في وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي الجديد في ظل المشاكل التي تمر بها البلاد؟

- في الواقع هناك الكثير من التحديات التي تواجهنا في وزارة التربية والتعليم ولكنا وبتعاون الجميع آباءً وأمهات مؤسسات مجتمع مدني وأحزاباً وبقية القوى الفاعلة داخل المجتمع نستطيع ان نحقق نجاحاً في هذا العام الدراسي.. ونحن نؤكد في وزارة التربية والتعليم بكافة فروعها بالمحافظات والمديريات والمدارس التي تنتشر في ربوع الوطن اننا في ختام الاستعدادات لاستقبال ابنائنا وبناتنا من الطلاب والطالبات لهذا العام الدراسي الجديد، واعتقد أن هذا العام سيشهد اقبالاً وانتظاماً أفضل من الاعوام السابقة لأن الجميع يعلم أن العملية التعليمية والتربوية هي المستقبل والمستقبل يعني الناس كلهم وليس ملكاً لحزب أو فئة معينة، وعند الحديث عن المستقبل الافضل لابد من الحديث عن التعليم ولابد ان يكون التركيز منصباً على المدرسة وعلى الانضباط فيها وان يؤدي كل تربوي واجبه تجاه ابنائه الطلاب والطالبات، ومن منطلق الإدراك بأهمية التعليم وان المدرسة ينبغي ان تكون المكان الآمن لأبنائنا، وعندي تفاؤل كبير بأن الجميع سيكونون عند مستوى المسؤولية.

دعم وتحفيز

< تعدون في وزارة التربية والتعليم لحملة العودة للمدرسة .. ما هي الخطط والبرامج التي ستقدمونها خلال هذه الحملة؟

- حملة العودة للمدرسة هي واحدة من الإجراءات والأدوات التي تستخدمها الوزارة بهدف زيادة الوعي المجتمعي بأهمية بداية العام الدراسي وتحفيز القوى المجتمعية وتذكير المجتمع والتأكيد عليهم بضرورة الدفع بأبنائهم وبناتهم الى المدرسة وايضاً الحملة تهدف لدعم الطلاب والطالبات في بعض المناطق المتضررة وخاصة في أبين وصعدة وعمران وحجة، فهناك نازحون وأسر تضررت وبالتالي نحاول بقدر الإمكان من خلال هذه الحملة تقديم نوعين من الدعم : الاول موجه لأبنائنا من الطلاب والطالبات بتقديم ٨٥٠ ألف حقيبة دراسية ومستلزمات دراسة وسيتم توزيعها على ما يزيد عن ٨٥٠ الف طالب وطالبة في سبع محافظات وسيتم الدعم بشكل غير مباشر لتدريب المعلمين والمعلمات على كيفية التعامل مع الابناء والبنات في ظروف ما بعد الازمة وفي ظروف الازمة.. بمعنى أنه سيكون هناك آلية تعامل يتم التدريب عليها من خلال برامج تدريبية تستهدف ما يزيد عن ٣٣٠٠ معلم ومعلمة الى جانب المهرجانات والحملة الاعلامية التوعوية عبر وسائل الاعلام المختلفة التي تهدف الى إثارة الوعي المجتمعي وتحفيز المجتمع للتعاون مع المدرسة باعتبار ذلك مسؤولية وطنية وأخلاقية ومسؤولية انسانية وحقاً من حقوق أبنائنا وبناتنا بأن يذهبوا الى المدرسة ويحصلوا على التعليم.

استجابة نظرية

< ما الحلول التي اتخذتموها بشأن المدارس المغلقة التي يتمترس فيها مسلحون؟

- الحقيقة نحن وجهنا رسائل لكل الجهات وهناك حتى الآن استجابة نظرية -بإذن الله- تترجم الى واقع عملي، وأنا متأكد أنه خلال هذا الأسبوع سوف يتم اخلاء المدارس من جميع المسلحين من كل الجهات وعندي تفاؤل كبير جداً بل أنا متأكد ان هذا الموضوع سوف يرى الحل السريع خلال الايام القادمة.

تسهيلات كبيرة للطلاب النازحين وإخلاء (4) مدارس في عدن

تسهيل

< بالنسبة للطلاب والطالبات النازحين وكذا المعلمين والمعلمات في المناطق المتضررة.. كيف سيتم التعامل مع وضعهم؟

- نحن في فترة الامتحانات تعاملنا بمرونة مع أوضاع النازحين والمتضررين وجعلنا الجمهورية مركزاً امتحانياً واحداً، فكان الطالب النازح من أبين يمتحن في أي مركز امتحاني وهذه الإجراءات والتسهيلات ساهمت بشكل كبير في نجاح الامتحانات وبنفس الكيفية نحن سنتخذ أي إجراءات تسهل على أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات الدخول الى المدرسة والانتظام فيها حتى على مستوى عمل تعهدات فيما يخص الوثائق المطلوبة للتسجيل والقبول في الدراسة فبالتأكيد ان النازحين من المناطق المتضررة لهم خصوصية سوف تأخذ بعين الاعتبار، وقد وجهنا جميع مكاتب التربية والتعليم بالمحافظات بأن يتم التعاون معهم الى اقصى ما يمكن، وإذا وجدت اشكاليات، فهناك غرفة عمليات داخل الوزارة سوف تتعامل مع الحالات بشكل مباشر وأعد الجميع بأننا سنسهل لأبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات كافة الإجراءات حتى نضمن بأنهم قد دخلوا المدرسة وانتظموا فيها، وبالنسبة للمعلمين والمعلمات سوف يتم التعامل معهم بإجراءات مناسبة ومرنة وسيبحث في الحلول بما يتناسب مع الاوضاع الخاصة بهم.

جوانب إنسانية

< ماذا عن المدارس التي في عدن والتي تكتظ بالنازحين من أبين.. كيف سيتم التعامل مع وضعهم؟

- هذا الموضوع قد تم مناقشته أربع مرات في مجلس الوزراء، وهناك عدد من المقترحات والحلول لأن المشكلة هناك معقدة وذات جانب انساني لأن المتضررين نزحوا من بيوتهم واتخذوا المدارس ملجأ ومأوى آمناً لهم واستقروا هناك خلال أكثر من شهرين، في نفس الوقت نحن بحاجة لتلك المدارس من أجل الطلاب والطالبات والذين من ضمنهم ابناء النازحين أنفسهم، وهناك عدد من الحلول والاخوة في اللجنة التنفيذية للنازحين يعملون على حل هذه الاشكالية، وهناك بوادر بأنه قد تم وضع بدائل لينتقل اليها النازحون وأتوقع خلال الفترة القريبة القادمة أن يتم إخلاء تلك المدارس وبعد إخلائها بالتأكيد انها مازالت بحاجة الى ترميم قد اتفقنا مع بعض المانحين وبعض الجهات المانحة أنه بمجرد الإخلاء سوف يتم عمل الترميمات اللازمة لعودة مظهر المدرسة بما يتناسب مع استقبال ابنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات.

جهود جبارة

< في المؤتمر الصحفي الاخير وجه الاستاذ عبده الجندي نائب وزير الاعلام نقداً لاذعاً لقيادة وزارة التربية والتعليم والمبالغة في النسبة التي تعلنونها.. فما ردكم؟

- نحن في وزارة التربية والتعليم نتعامل ونتحدث من خلال وقائع ومعلومات، وحقيقة أن الوزارة بكافة فروعها ومكاتبها وكل التربويين المخلصين فيها بذلوا جهوداً جبارة من أجل تفادي القصور وانجاح فترة الامتحانات بدون معوقات، ونحن نتقدم بالشكر لكل الجهود المخلصة التي استطاعت رغم الظروف المعقدة والأزمات المصاحبة لأزمة الديزل والبترول وانقطاعات الكهرباء والأزمة السياسية ان نصل الى انجاح عملية الامتحانات، وكنا نتوقع ان يقدم لنا الشكر لا أن تقدم التلميحات التي تقلل من الجهد الذي بذله المخلصون من أجل ان لا يحرم ابناؤنا ويدفعوا عاماً من عمرهم الدراسي دون فائدة.

تعاون الجميع

< كلمة أخيرة..

- أتوجه بالدعوة من خلالكم الى جميع أبناء الوطن من مجتمعات محلية وسلطات وأحزاب و تنظيما ت سيا سية والى كل فئات المجتمع رجالاً ونساءً بأن يتعاونوا بروح مخلصة ومسؤولة، فنحن في وزارة التربية والتعليم قد بدأنا الخطوات الجادة لفتح المدارس من أجل ان تستقبل أبناءنا وبناتنا من الطلاب والطالبات ونحتاج الى تعاون الجميع، فالتعليم هو المستقبل وكل دول العالم مهما مرت عليها من ظروف لا يمكن ان تغلق المدارس أو تقوم بإعاقة العملية التعليمية .. أتمنى أن يكون هذا العام عام خير وازدهار وان تكون مدارسنا زاخرة بالطلاب والطالبات وبالمدرسين المنتظمين الذين سيؤدون واجبهم ويحرصون على أداء الرسالة التربوية الانسانية والاخلاقية، فمن حق الطلاب والطالبات ان تكون الظروف آمنة وأن لا يكون هناك أي قلق عليهم داخل المدرسة وان يحرص الجميع على منحهم حقهم في التعليم.

حملة العودة للمدرسة ستوزع 850 ألف حقيبة

العودة إلى المدرسة..

تبقى الأزمة شاهداً حياً على الزج بالعملية التعليمية في أتون الصراعات والتباينات السياسية أو النزاعات المسلحة في بلادنا.. فالأحزاب لم تقتصر على ممارسة نشاطها في المدارس منذ زمن وتسابقها في استقطاب الطلاب أو التغرير بهم ولكنها جعلت منهم أداة لتمرير مشاريعها و ساحة لمعتركها السياسي.. وقد شاركها في ذلك الارهابيون والانقلابيون والمرتدون والانفصاليون.. ما يحصل للتعليم لم يعد مجرد استغلال سياسي، ولكنه تآمر واضح ومتكامل من قبل أركان العملية التعليمية والقائمين عليها والاحزاب وأولياء الأمور والمجتمع سواءً بقصد أو بغير قصد، وكأن الجميع أحس بخطورة أن يكون هناك جيل متعلم وناضج.

توفيق الشرعبي

لقد كانت المدارس وطلابها مثاراً لجدل السجل الانتخابي وأماكن الدعاية الانتخابية وكل ما يعيب ذلك كان مجرد كلام خطابات أو صحف.. بل أصبحت هناك علاقة وطيدة بين كيفية نجاح المرشح ونجاح الطالب!!

وها هو التعليم اليوم يمر بأخطر مراحل التآمر عليه أو استهدافه «بقصد أو بدون قصد» فالمعتصمون ومن يقف خلفهم من أحزاب لا يحلو لهم قول «الشعب يريد» إلا إذا كان بأصوات التلاميذ لذا يحرضون ويدفعون بأبنائهم نحو الساحات وترك المدارس.. كما أن حزب الاصلاح لا تروق له مسيرة ما لم يكن هناك اطفال مدارس في مقدمتها كتب عليهم مشاريع شهداء، وربما يرى بأن «ثورة الشباب» المزعومة ستنجح بإغلاقه للمدارس الخاصة التابعة لمستثمرين اصلاحيين.

وقيادة المشترك تتخيل ان إضراب المعلمين المنتمين لها أو لنقابتها سيسقط النظام.. حتى المنشقين العسكريين يحتلون المدارس ويطردون الطلاب ليتخذوا منها أوكاراً وكأنهم بفعلهم هذا سينتصرون بمشروعهم الانقلابي.

لقد سألت في بعض إدارات المدارس عن نسب إقبال الطلاب على التسجيل للعام الجديد ٢٠١١ - ٢٠١٢م فكانت كثير من الاجابات صادمة .. النسب منخفضة والأزمة طبعاً وراء ذلك.. فهناك أسر مشردة وأخرى لا تقوى على تحمل تكاليف الدراسة ومتطلباتها وأسر دفعت بأبنائها نحو الغربة للبحث عن عمل لمساعدتها كي تصمد في وجه الأزمة من أجل البقاء.. وأسر زجت بأبنائها الى الساحات نزولاً عند رغبة أحزابها وأخرى اكتفت بتعليم البنين واستثنت البنات عملاً بقاعدة «نصف الشر ولا كله»..

وبعض الطلاب ترك المدرسة والتحق بمعسكر علي محسن وآخرون في مهمة مع الشيخ..

مواقف وأفعال مزرية اجتمعت باتجاه التعليم تنبئ عن واقع خطير يخدم أهدافاً سياسية خططت لها القوى الانقلابية.. لكن الجيد الذي يحسب لوزارة التربية والتعليم ومعها بعض المنظمات أنها باشرت العام الدراسي الجديد بحملتها الوطنية التوعوية الداعية للعودة الى المدرسة على المستوى العام وفي المناطق المتضررة من التداعيات السياسية والنزاعات المسلحة خصوصاً.. الحملة التي تهدف الى رفع مستوى الوعي بأهمية التعليم وتعزيز الشراكات والتعاون التكاملي لدعمه وبناء قدرات الإدارات المدرسية والمعلمين وتقديم البرامج النفسية والتربوية للطلاب والطالبات .. قدمت مئات الآلاف من الحقائب المدرسية واللوازم التعليمية وتوفير أماكن مؤقتة ومناسبة للتعليم في المناطق المتضررة وغيرها مما يؤدي الى تحقيق هدفها الوطني.. وبتكاتف الجميع سنبعد التعليم عن ملاعب السياسة «ومعاً نصنع الفرق».

عناصر الإصلاح تهدم وتحرق أملاك المواطنين بدمت

أكد أبناء مديرية دمت بمحافظة الضالع تورط قيادة حزب الاصلاح بالمديرية في ارتكاب جرائم هدم وحرق ممتلكات عدد من المواطنين وأصحاب المحلات التجارية والبسطات والاعتداء عليهم واتهموا رئيس المجلس المحلي بالمديرية وبعض مديري المكاتب التنفيذية بأنهم يتلقون أوامر من قيادة الاصلاح ويعملون على تنفيذها والإضرار بمصالح العامة والخاصة ونشر أعمال العنف والفوضى.

وكان عدد من أبناء دمت قاموا الاسبوع الماضي بتنظيف شوارع مدينتهم بعد رفض مدير مكتب التحسين رفع المخلفات والنفايات ما أدى الى انتشار أمراض الاسهال وأمراض عدوى أخرى في المديرية رغم ان مكتب التحسين يتسلم اسبوعياً ملايين الريالات مقابل رسوم النظافة.

وطالب أبناء دمت -في رسالة تلقت «الميثاق» نسخة منها- الجهات المختصة والمنظمات الحقوقية بإرسال لجان تحقيق لكشف حقيقة ما يجري.

وقالت الرسالة: إن قيادة الاصلاح قامت السبت قبل الماضي ومعهم مدير عام المديرية بإنزال مكتب الاسكان وهدم وتخريب البسطات في وسط السوق وتحصيل مبلغ ٣٠ ألف ريال من صاحب بسطة مقابل نقل قدم.. ووقع حريق واستغل حزب الاصلاح ذلك بتصويره والادعاء بأن النظام يقوم باتلاف أملاك المواطنين.

محكمة غرب العاصمة تواصل النظر في قضية جمعة 18 مارس بحي الجامعة في أكتوبر

واصلت محكمة غرب أمانة العاصمة السبت جلسات النظر في قضية المتهمين بقتل وإصابة عدد من المعتصمين في حي جامعة صنعاء يوم جمعة الثامن عشر من مارس الماضي.

وفي الجلسة التي عقدت برئاسة القاضي عبدالولي الشعباني قررت المحكمة تنصيب هيئة دفاع مكونة من ٥ محامين للدفاع عن المتهمين الفارين من وجه العدالة وعددهم ٤١ متهما من أصل ٧٨ متهما.

واستمعت المحكمة إلى طلبات المتهمين المحبوسين وقررت تأجيل الفصل فيها إلى الجلسة القادمة.

وعقب ذلك قررت المحكمة إلزام النيابة العامة بإعلان أولياء دم المجني عليهم والمجني عليهم من المصابين إعلاناً صحيحا وإعطاء فرصة لهيئة الدفاع عن المتهمين الفارين للاطلاع على ملف القضية والتأجيل إلى ١ أكتوبر القادم لاستكمال السير في إجراءات القضية.

المفسدون ينهشون جسد النظام من الداخل

هذه واحدة من عشرات القضايا المشابهة التي يقوم فيها اتحاد المفسدين من حزب الاصلاح مع المندسين في العديد من مواقع صنع القرار بإصدار قرارات تقضي بترقية مدانين بقضايا فساد لمناصب جديدة ..

بدون خجل لابد ان ينفذ القرار فليس كل المفسدين قد غادرونا الى ساحات التغرير .. حذار ان يراهن البعض -بسذاجة- على ذلك .. فمن لايسرق يجد صعوبة بالغة جدا ليس في الحفاظ على عمله الذي يؤدية بأمانة ومصداقية ونزاهة ، بل قد يحرم من حقوق مكفولة له لانه مضمون وليس اصلاحياً ..

إصلاحي متورط بقضايا فساد يعين مديراً لواجبات ذي السفال محافظة إب

ووسط ثورة المفسدين لاعجب ان تتواصل رياح مثل هذه الثورة في اكثر من مرفق حكومي.. ومن نماذج ذلك هذه الواقعة التي تعيش فصولها مديرية ذي السفال ..

فعندما يكون بعض المسؤولين راعين للفساد ومحاربين للنظام من الداخل.. يعملون على اصدار قرارات بمزاجية ولايخشون احداً بل ربما لايكترثون بما تنشره الصحف او تنطق به محاكم الاموال العامة .. فكل له اهدافه بالخير ..حتى مطالبة أعضاء المجلس المحلي والمكتب التنفيذي والشخصيات الاجتماعية والمكلفين بمديرية ذي السفال- محافظ اب القاضي أحمد عبدالله الحجري بإعادة مدير مكتب الواجبات الزكوية السابق بالمديرية إلى عمله ، وإحالة المدير المعين مؤخراً عبدالجليل الجنيد إلى نيابة الأموال العامة للتحقيق بتهمة اختلاس أموال الزكاة وتسخيرها لتحقيق أهداف سياسية ودعم أنشطة التآمر والتخريب التي يقوم بها حزب الإصلاح « قد لاتجد آذاناً صاغية .. فلو كانت هناك معايير للتعيين لما حدث كل هذا الفساد..

فهاهم مسؤولو ذي السفال يزبرون وثيقة مذيلة بتوقيعاتهم وأختامهم يقولون فيها إن المدير الجديد للمكتب صدرت بحقه أحكام قضائية وتقارير رسمية صادرة عن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اتهمته باختلاس أموال الزكاة واستغلال منصبه في إعفاء عدد من المكلفين المحسوبين على حزب الإصلاح من دفع الزكاة إلى خزينة الدولة .

وهنا نخشى ان يكونوا اشبه بمن يؤذن في مالطا او ذي السفال او اب او صنعاء سيان .. المفسدون اخوة .. وهم اكبر قبيلة في البلاد ..ولحسن النية فقد ارفقوا عدداً من الوثائق المتضمنة قرار اتهام النيابة ، وحكماً قضائياً عن محكمة الأموال العامة الابتدائية بمحافظة إب ، وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .

أدين بحكم محكمة الأموال باختلاس أكثر من 3 ملايين

وكشفت الوثائق المرفقة تورط قيادات بارزة في أحزاب اللقاء المشترك وتحديداً حزب الإصلاح في اختلاس وسرقة أموال الواجبات الزكوية بمديرية المخادر وذي سفال وذلك عبر تحصيل أموال الواجبات الزكوية من المكلفين وعدم توريدها إلى الخزينة العامة مستغلين مناصبهم الإدارية في السلطة التنفيذية لتحقيق مآرب شخصية وأنشطة حزبية.

ويوضح كل من حكم محكمة الأموال العامة الابتدائية بمحافظة إب برقم (٧) نهاية العام ٢٠١٠م في القضية الجزائية رقم (٩٢) المرفوعة من النيابة العامة برقم (٥٠) لسنة ٢٠٠٩م وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة برقم (١٠٢٧) أن مدير مكتب الواجبات الزكوية بمديرية المخادر عبدالجليل الجنيد ومعه المدعو عبدالله الحجوري تورطا في اختلاس مبالغ مالية تصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف وهو ما أوضحه تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والذي اتهم الجنيد بالاختلاس وتكليف أشخاص لا توجد لهم أية صفة قانونية أو وظيفية بتحصيل أموال الزكاة من خارج إطار موظفي المكتب تم منحهم قسائم تحصيل رسمية لتحصيل تلك الأموال دونما توريدها للخزينة العامة.

وبناء على تقرير الجهاز المركزي وتحقيقات النيابة العامة المركزية بفحص قسائم التحصيل التابعة لمكتب الواجبات الزكوية بمديرية المخادر والمحددة من الرقم (٨٩٢٣٠١- ٨٩٢٠٨٠٠) ومن الرقم (٩٢٩٤٢٤- ٩٢٩٥٤٢) فقد تبين تورط مدير المكتب الجنيد وعدد من أتباعه المحسوبين على حزب الإصلاح باختلاس المبالغ المحصلة بموجب القسائم المحددة ، وتوريد جزء بسيط منها إلى الخزينة العامة أثناء محاكمتهم وهو ما اعتبرته المحكمة في حكمها اعترافاً مثبتاً من المتهمين الذين تمكنوا من الخروج من القضية بانتهاء العقوبة وتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة دون استئناف وتم بعدها تعيين القيادي في حزب الإصلاح والمتهم الرئيسي في عمليات الفساد والاختلاس بمكتب الواجبات الزكوية بالمخادر مديراً لمكتب الواجبات الزكوية بمديرية ذي السفال بدلاً عن عبدالودود عبدالقادر الحضرمي مدير مكتب الواجبات الزكوية بالمديرية .

وجاء في مذكرة مرفوعة لمحافظ اب :إن قرار تعيين الجنيد مديراً لمكتب الواجبات الزكوية بمديريتهم قوبل باستياء بالغ من قبل أعضاء المجلس المحلي والمكتب التنفيذي وأبناء المديرية وتسبب في حرمان مكتب الواجبات من تحصيل أموال الزكاة من المكلفين بالمديرية بسبب عدم ثقتهم في المدير الجديد..

ويبقى الامل الوحيد هو تدخل القاضي احمد الحجري لانصاف ابناء ذي السفال وحماية المال العام من الطابور الخامس ..